منظمة
العمل
الدولية
جنيف

التنظيم والتمثيل والحوار

اجتماع إعلامي في إحدى التعاونيات، كوت ديفوار.

٤.٥ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

■ تعمل التعاونيات على تمكين الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم من خلال سعيها إلى تنفيذ أنشطة اقتصادية مقرونة بأهداف اجتماعية. وتنطوي التعاونيات على إمكانات للمضي قدماً بمفهوم الخروج من السمة غير المنظمة لأنها ليست آلية فعالة لتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم في المناطق الريفية والحضرية فحسب، ولكن لأن لديها سجلاً في تحويل الأنشطة الهامشية إلى عمل يحظى بالحماية القانونية. وتشكل منشآت الاقتصاد الاجتماعي ومنظماته، بما فيها التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمنشآت الاجتماعية وبعض المؤسسات همزة وصل بين ما هو غير منظم وما هو منظم، وبين ما هو حضري وما هو ريفي، وبين ما هو محلي وما هو عالمي، وبين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

التحديات الرئيسية

- حواجز القانون والسياسات التي تعترض تشغيل التعاونيات
- مشاكل الاستبعاد

الحواجز القانون والسياسات التي تعترض تشغيل التعاونيات. حدثت زيادة ملحوظة، خلال السنوات العشر الماضية، في عدد منشآت الاقتصاد الاجتماعي ومنظماته، من قبيل التعاونيات ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات التعاضدية ومخططات التمويل والتأمين بالغي الصغر التي يملكها الأعضاء. ومع أن بعض هذه المؤسسات والمنظمات قد لا يكون مسجلاً تسجيلاً رسمياً، فإنه يخضع لمراقبة أعضائه، وكثيرا ما يكون متأصلاً في المجتمع المحلي ويُمكن المنتجين وأصحاب المشاريع المحليين من التعبير عن شواغلهم. وقد أشير إلى ظهور أشكال جديدة من التعاونيات في أفريقيا بوصفه نهضة للحركة التعاونية الأفريقية. وفي الواقع، يزداد الاهتمام من جديد بالتعاونيات باعتبارها وسائل قائمة على أسس ديمقراطية للتصدي للاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم، وكذلك سبيلاً هاماً إلى الانتقال إلى السمة المنظمة. وبالرغم من أن العولمة والأزمة المالية الأخيرة حملتا في طياتهما تحديات جديدة، فإن التعاونيات تظل الوسائل اللازمة لتحقيق مداخيل مستدامة وتنمية اجتماعية واقتصادية. وحيثما تمكنت الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم من تجاوز حواجز القانون والسياسات التي قد تكون قائمة، فإنها تتمكن في كثير من الأحيان من تسجيل نفسها بوصفها كيانات قانونية، وبالتالي تصبح جزءاً من التيار الرئيسي للاقتصاد.

ومع ذلك، لا تزال التعاونيات تواجه حواجز كبيرة في مختلف البلدان. وبالتالي، لم تُستغل إمكاناتها لدعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة الاستغلال الكافي. ويمكن أن تشكل الأطر القانونية التي تنظم التعاونيات في بعض الأحيان عائقاً أمام التنظيم والتمثيل. ولا يجوز للكيانات القانونية، في بعض البلدان، على سبيل المثال، أن تشكل تعاونيات، بل إن القانون لا يسمح سوى للأفراد بذلك. وهذا ما يعيب كثيراً هذه الكيانات، لا سيما المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

مشاكل الاستبعاد. تشمل الحواجز الأخرى شروط العضوية الصارمة، أو الأحكام التي تستبعد المرأة ضمنيا. فعلى سبيل المثال، تؤدي القوانين التي لا تسمح إلا بعضوية شخص واحد من كل أسرة معيشية إلى استبعاد المرأة، حيث إن الذكور يمكنهم بالتالي الهيمنة على عضوية التعاونية، ومن الواضح أن القوانين الأخرى التي تعتبر المرأة قاصراً أو تحرمها من وراثة استثمارات زوجها في التعاونية بعد وفاته، تعتبر أحكاماً استبعادية.

وقد أسهمت التغيرات الجذرية في نظام الإنتاج وإلغاء ضوابط الأسواق في خلق فرص وتحديات جديدة على حد سواء بالنسبة لمشاركة التعاونيات في الأسواق العالمية. وشجعت مبادرات التجارة الأخلاقية صغار المنتجين على تشكيل تعاونيات وأثرت تأثيراً إيجابياً. وثمة توافق متزايد في الآراء من جانب الحكومات وأصحاب العمل ونقابات العمال على أن التعاونيات تشكل آلية هامة لاستحداث العمالة المنظمة والمستدامة وفرص كسب الدخل.

ما هي التعاونيات؟

التعاونيات وسيلة يمكن من خلالها للجهات الفاعلة الاقتصادية أن توحد احتياجاتها ومواردها من أجل تحقيق وفورات الحجم والحصول على أفضل الأسعار فيما يتعلق بالمدخلات والوصول إلى الأسواق الكبيرة والخدمات المشتركة والحصول على سلع استهلاكية أفضل وحماية قانونية أكبر. وتُعرّف التعاونيات بموجب الفقرة ٢ من توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (١٩٣) على أنها «جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطياً».

وتوجد التعاونيات في جميع القطاعات تقريباً، بما في ذلك الزراعة والائتمان والادخار والاستهلاك والسكن وتعاونيات العمال وتعاونيات أصحاب المشاريع. وتوجد الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم أساساً في القطاع الزراعي وقطاع البيع والخدمات والبناء والنقل والإقراض المالي، وهذه هي القطاعات التي تضم الجزء الأكبر من التعاونيات. وهي بأحجام متفاوتة تتراوح بين منشآت كبيرة في الاقتصاد المنظم ومنشآت صغيرة وبالغة الصغر ذات طبيعة متنوعة جداً.

زعيمة إحدى التعاونيات الريفية، مادراس، الهند.

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- التعاونيات وعمليات الانتقال إلى السمة المنظمة
- نشاط منظمة العمل الدولية الداعم لتنمية التعاونيات
- أشكال متنوعة من التعاونيات
  - التعاونيات الزراعية من أجل توريد المدخلات والتسويق
  - تعاونيات الخدمات المالية
  - وسيلة لتوفير الدعم للنساء المنتجات
  - تعزيز عمليات التسويق
  - تعاونيات العمال
- توفير الرعاية الصحية من خلال عيادات تعاونية
- مبادرات التجارة الأخلاقية والمنصفة

التعاونيات وعمليات الانتقال إلى السمة المنظمة. تضطلع التعاونيات بدور مهم في عمليات الانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة. وبالرغم من أن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم تعمل إما خارج النطاق الرسمي للقانون، أو أنها ليست مشمولة عملياً، فإن التعاونيات يمكن أن تكون وسيلة ميسورة للحصول على الاعتراف القانوني، ومن ثم تعزيز كفاءتها وأمنها الاقتصاديين، وبالتالي تحفيزها على المجازفة والحصول على الائتمان والخدمات الأخرى.

● الاعتراف القانوني يتيح للتعاونيات سبل الوصول إلى نظم مناسبة في مجالي الضرائب والمحاسبة والاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي

والتعاونيات نوع من المنشآت التي يسهل الوصول إليها لأن متطلبات رأس المال لغرض التسجيل ضئيلة للغاية ومن الممكن معالجة النقص في المهارات من خلال البرامج الإعلامية والتدريبية والتثقيفية. والحصول على التسجيل يعني الاعتراف القانوني الذي يتيح للتعاونيات سبل الوصول إلى نظم مناسبة في مجالي الضرائب والمحاسبة، وبالتالي، الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي. ويمكن زيادة القدرة التفاوضية من خلال تجميع الموارد. ومن شأن نظام التعاونيات الذي يتيح للأعضاء ممارسة السلطة الديمقراطية (لكل عضو صوتٌ واحدٌ بغض النظر عن عدد الأسهم التي توجد في حوزته) والتقاسم المنصف للتكاليف والمخاطر والمكاسب، أن يدعم الأعضاء ويعطيهم الفرصة للتعبير عن شواغلهم، ويشجع الحوار الاجتماعي. وتشير توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣) إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به التعاونيات في تعزيز عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة. انظر الإطار الوارد أدناه.

توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)

اعتمد مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٢ توصية توفر إطاراً متجدداً لنمو التعاونيات في القرن الحادي والعشرين. وهي تمثل الصك القانوني الحكومي الدولي الوحيد بشأن التعاونيات وتوفر إرشادات للدول الأعضاء لوضع أطر سياسات وقانون جديدة. وتقر هذه التوصية بأنه لا يمكن للتعاونيات توفير وسيلة لمواجهة تحديات وضغوط العولمة وضمان توزيع مكاسبها توزيعاً أكثر إنصافاً فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تضطلع بدور حاسم في عملية الانتقال إلى السمة المنظمة. وتنص التوصية في الفقرة ٩ على ما يلي:

«ينبغي للحكومات أن تعزز الدور الهام للتعاونيات في تحويل الأنشطة التي كثيراً ما تكون أنشطة هامشية أو أنشطة بقاء (ما يشار إليه أحياناً بالاقتصاد غير المنظم) إلى عمل محمي قانوناً ومندمج تماماً في التيار الرئيسي للحياة الاقتصادية.»

وتستند التعاونيات إلى القيم، بما في ذلك الاعتماد على الذات والمسؤولية الشخصية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن؛ فضلاً عن القيم الأخلاقية المتمثلة في الاستقامة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية والعناية بالغير. ويتضمن النص التعريف والقيم والمبادئ الواردة في بيان الهوية التعاونية الذي اعتمده الحلف التعاوني الدولي في عام ١٩٩٥. كما تشجع التوصية الحكومات على تهيئة بيئة مؤاتية للنهوض بالتعاونيات، بما في ذلك معاملتها على قدم المساواة مع الأنواع الأخرى من المنشآت. كما يعرض الخطوط العامة للأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق الشركاء الاجتماعيين لمنظمة العمل الدولية والمنظمات التعاونية.

ومنذ اعتماد التوصية، نقح العديد من البلدان أو أقاليم البلدان قوانين التعاونيات لديه أو وضع سياسات جديدة، معتمداً التوصية رقم ١٩٣ كأساس لهذه الإجراءات. وتشمل هذه البلدان كولومبيا وكرواتيا وإثيوبيا وقيرغيزستان وليسوتو وموزامبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلند وتركيا وأوغندا. وتضع لائحة المجلس الأوروبي رقم ٢٠٠٣/١٤٣٥ المتعلقة بنظام الجمعية الأوروبية التعاونية في الاعتبار توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣، وفي أمريكا اللاتينية، اعتمد المكتب الإقليمي للحلف التعاوني الدولي للأمريكيتين، وفقاً للتوصية، قانوناً نموذجياً إطارياً للمنطقة برمتها (Ley marco para las cooperativas de América Latina). وكانت أوروغواي من أول البلدان التي وضعت قانوناً جديداً يستند إلى هذا القانون النموذجي. كما اعتمدت منظمة تنسيق قوانين الأعمال في أفريقيا قانوناً موحداً بشأن التعاونيات (Acte uniforme relatif aux sociétés coopératives).

المصدر: Promoting Cooperatives: A Guide to ILO Recommendation 193 ILO, ICA, the Cooperative College, Manchester, 2004 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---coop/documents/instructionalmaterial/wcms_160221.pdf

■ **نشاط منظمة العمل الدولية الداعم لتنمية التعاونيات.** يُسهم فرع التعاونيات في مكتب العمل الدولي في إدماج الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم أساساً عن طريق إسداء المشورة بشأن السياسات والقوانين التعاونية لتيسير الاعتراف بالتعاونيات كأشخاص اعتباريين متساوين في الحقوق والواجبات. ويشمل ذلك تقديم الإرشاد بشأن صنع السياسات والقوانين على أساس المشاركة ويدعو إلى فهم قانون التعاونيات بأوسع معانيه، بما في ذلك على سبيل المثال فرض الضرائب على التعاونيات وقانون العمل في التعاونيات والمعايير المحاسبية وقانون المنافسة. ونظراً للتقدم المحرز في تغيير الأطر القانونية، فإن التركيز آخذ في التحول نحو تعزيز استراتيجيات التنفيذ.

وتعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومات لمساعدتها، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات التعاونية، على تهيئة بيئة مؤاتية للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم لإنشاء تعاونيات. وتشمل الأمثلة عن المساعدة التقنية ما يلي:

- ضمان صياغة قانون التعاونيات باللغات المحلية؛
- إعداد أدلة بسيطة بشأن قانون التعاونيات؛
- صياغة قوانين للتعاونيات وقوانين محلية ولوائح الهدف منها تبسيط هياكل التعاونيات؛
- تقديم الدعم السياسي لاعتماد النهج التعاوني للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم في خارطة طريق الميثاق العالمي لفرص العمل واستراتيجيات الحد من الفقر والبرامج القطرية للعمل اللائق.

سيشكل القانون النموذجي الإطاري بشأن التعاونيات دليلاً هاماً للحكومات في أمريكا اللاتينية.

ويمكن للتعاونيات، تمشيا مع مبدأ الاعتماد على الذات، أن توفر تغطية الخدمات الاجتماعية للأعضاء، إما عن طريق ادخار المال من أجل الحصول على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، أو عن طريق طلب تأمين جماعي، مستفيدة في ذلك من قوتها التفاوضية الكبيرة ومن الأصول التي تمتلكها. وعلى سبيل المثال، تعاون فرع التعاونيات في مكتب العمل الدولي لعدة سنوات مع المكتب الإقليمي للحلف التعاوني الدولي للأمريكيتين بشأن تنقيح القانون النموذجي الإطاري لعام ١٩٨٨ بشأن تعاونيات أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وينص النص المنقح لعام ٢٠٠٨، ضمن جملة أمور، على القواعد المتعلقة بادخار نصيب من الفائض/الأرباح لأنشاء صناديق خاصة تُستخدَم من أجل توفير الخدمات الاجتماعية.

سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاونيات، ٢٠١٢

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سنة ٢٠١٢ سنةً دولية للتعاونيات (قرار الجمعية العامة A/RES/٦٤/١٣٦). وتهدف السنة الدولية للتعاونيات بصورة رئيسية إلى (١) تعزيز التعاونيات و(٢) إذكاء الوعي بشأن التعاونيات.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/٦٤/١٣٦، الفقرة ٣ من المنطوق
«تشجع جميع الدول الأعضاء، وكذلك الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، على الاستفادة من السنة الدولية للتعاونيات بوصفها وسيلة لدعم التعاونيات والتوعية بمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛»

ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية تضم جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر، بما في ذلك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والمنظمات التعاونية. كما طُلب منها تعيين منسق عنها للسنة الدولية للتعاونيات فيما يتصل بالأنشطة الوطنية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الموقع التالي:
http://social.un.org/coopsyear/

وتشجع مشاريع التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية أيضاً العاملين في الاقتصاد غير المنظم على الانتقال إلى السمة المنظمة رغم إنشاء التعاونيات. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع برنامج التعاون المشترك بين النقابات والتعاونيات، وهو مبادرة مشتركة بين الحلف التعاوني الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية لتعزيز الاستراتيجيات التنظيمية في صفوف العاملين في الاقتصاد غير المنظم وتحسين فرص الاستخدام وكسب الدخل وظروف العمل، ويشمل كينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وأوغندا. وجرى تنفيذ هذا البرنامج، بتمويل من برنامج الشراكة الهولندي، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وسلّم المشروع بوجود روابط عديدة بين التعاونيات ونقابات العمال. واعتمد نهجاً تعاونياً يستند إلى الدعم المتبادل. وعزز الشراكات بين نقابات العمال والجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم وأذكى الوعي بالدور الذي تضطلع به نقابات العمال ومنافع التمثيل الجماعي. وتلتزم الحكومات الوطنية بمواصلة توفير الدعم لهذه المبادرات. وتم إصدار دليل سهل الاستعمال لنقابات العمال والتعاونيات حول تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم.

■ **أشكال متنوعة من التعاونيات**. تتخذ التعاونيات أشكالاً عديدة. وقد تكونت لتقديم أفضل خدمة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة لأعضائها، وكذلك لتوفير فرص الحصول على عمل وتوليد الدخل. وفي حين أن التعاونيات الزراعية للتسويق وتوريد المدخلات هي الأكثر شهرة، ترد فيما يلي أمثلة قليلة عن تعاونيات أخرى ناجحة تقدم الدعم للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم:

- تعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية المالية الأخرى، وهي تتيح الحصول على التمويل وكثيراً ما تلبي تحديداً احتياجات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم، لا سيما النساء؛
- تعاونيات العمال لتوفير فرص العمل، بما في ذلك تولي العمال أمور المنشآت في شكل تعاونيات؛
- التعاونيات الصحية لتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

● تُمكّن التعاونيات الزراعية صغار المزارعين من رفع مداخيلهم وتحسين سبل عيشهم

● **التعاونيات الزراعية من أجل توريد المدخلات والتسويق**. تُمكّن التعاونيات الزراعية صغار المزارعين من رفع مداخيلهم وتحسين سبل عيشهم. ومن الأمثلة على ذلك رواندا، حيث قامت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية بمحاولة منسقة لتشجيع تكوين التعاونيات. وتنص قوانين التعاونيات على التنظيم والتسجيل والرصد، فضلاً عن تسوية المنازعات. وفي عام ٢٠٠٤، وصل عدد أعضاء تعاونية مزارعي الأرز إلى ٤٠،١٤٨ عضو وأنتجت ٢٠،٨٠٠ طن من الأرز الأبيض، أي ما يناهز ٣٥ في المائة من الطلب الوطني. ويدفع كل عضو من أعضاء التعاونية مبلغاً مبدئياً ويساهم برسم سنوي وفقاً لحجم حيازة الأرض. وتوفر التعاونية الدعم التقني وخدمات الصيانة للهياكل الأساسية المشتركة، من قبيل القنوات المائية وتحافظ على مشتل زراعي وتوفر قروض المدخلات ودعم التسويق. كما توفر التعاونية صندوقاً من صناديق الصحة التآزرية.

وفي كينيا، تعتبر التعاونيات واحدة من الركائز التي تدعم النمو الاقتصادي. ويستمد ٦٣ في المائة من الكينيين سبل عيشهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الأنشطة القائمة على التعاونيات. وفي عام ٢٠٠٧، حشدت التعاونيات ٣١ في المائة من الادخار الوطني. والأنشطة التعاونية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الحكومية لتكوين الثروات والحد من الفقر، تمس جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، التي تشمل الزراعة والتمويل والإسكان والنقل والبناء والتشييد والتصنيع وتجارة التوزيع. وتتعلق الأنشطة التعاونية أساساً بالقطاع المالي (٤٤ في المائة) والقطاع الزراعي (٣٨ في المائة).

وتتسم الحركة التعاونية بهيكل تنظيمي جيد حيث فاق عدد الشركات التعاونية المسجلة ١١,٠٠٠ شركة في عام ٢٠٠٧. والاتحاد الوطني الكيني للتعاونيات هو المنظمة التعاونية الوطنية الجامعة، وتعمل ٨ منظمات/مؤسسات تعاونية وطنية أخرى على توحيد التعاونيات بالنسبة لكل نشاط رئيسي مثل المصارف والتأمين والكليات، الخ. ويصل عدد أعضاء التعاونيات في كينيا ٧ ملايين عضو على الأقل.

● يمكن للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم التي لا تستطيع الحصول على الخدمات المالية من خلال النظام المصرفي التجاري الاستفادة من تعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية المالية الأخرى

● **تعاونيات الخدمات المالية**. يمكن للجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم والفئات المهمشة التي لا تستطيع الحصول على الخدمات المالية من خلال النظام المصرفي التجاري الاستفادة من تعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية المالية الأخرى. وثمة اهتمام متجدد بتعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية المالية الأخرى، لا سيما نتيجة للأزمة المصرفية العالمية. وقد لاحظ البنك الدولي مؤخراً أن «التعاونيات المالية وشبكاتها تعاود الظهور كمؤسسات واعدة في مجال التمويل الريفي في العديد من البلدان».

● **وسيلة لتوفير الدعم للنساء المنتجات**. ما فتئت التعاونيات تثبت أنها وسيلة هامة بالنسبة للنساء المنتجات لتنظيم أنفسهن، وكذلك زيادة دخلهن وقدرتهن على المفاوضة. وتعتبر رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند أحد أفضل الأمثلة الدالة على النجاح الذي حققته منظمة متعددة الأوجه لبت تحديداً احتياجات المرأة العاملة في الاقتصاد غير المنظم. ويعتبر مصرف Swashrayi Mahila Sewa Sahakari أكبر تعاونية لأعضاء رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص، وهو الأول من نوعه في الهند. وتعود ملكية مصرف الرابطة إلى النساء العاملات لحسابهن الخاص. ويضطلع مجلس الإدارة الذي تنتخبه النساء العاملات بأنفسهن بصياغة السياسات. ويدير المصرف مديرون مؤهلون يخضعون للمساءلة أمام مجلس الإدارة. وقد أنشئ مصرف رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في عام ١٩٧٤ وكان يضم ٤٠٠٠ عضو بلغت مساهمة كل واحد منهم ١٠ روبيات. ويبلغ عدد المودعين النشطين اليوم ٩٣،٠٠٠ مودع. وقد أثار الأعضاء منذ البداية مسألة الحاجة إلى الحصول على الائتمان بغية الحد من اعتمادهم على المقرضين والوسطاء الماليين لتعزيز أعمالهم وإنشاء الأصول باسمهم الشخصي من أجل تعليم الأطفال والاستجابة للطوارئ العائلية. ويتمتع المصرف الآن بتصريح رسمي من المصرف الاحتياطي للهند.

ما فتئت المنظمات مثل رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص تثبت أنها وسيلة هامة بالنسبة للنساء الفقيرات المنتجات في الاقتصاد غير المنظم لتنظيم أنفسهن وزيادة دخلهن وقدرتهن على المفاوضة

كما ساعدت رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص على إنشاء طائفة واسعة من أنواع التعاونيات الأخرى، بما فيها تعاونيات الحرفيين وتعاونيات الألبان وتعاونيات الخدمات والعمل وتعاونيات التجارة والبيع. وتعمل النساء على توفير أسهم رأس المال للتعاونيات وتحصل منها على فرص العمل. وتوفر تعاونيات الخدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات رعاية الأطفال لفائدة العاملات لحسابهن الخاص في الاقتصاد غير المنظم وعائلاتهن. وتشمل مبادرة أخرى مجموعات الادخار والائتمان على مستوى القرية، وهي هياكل أقل رسمية تتيح للمرأة أن تتعلم إدارة رأسمالها الخاص، وتسمح لأول مرة بإنشاء الأصول. وقد شكلت المجموعات القروية رابطات خاصة بها على مستوى المقاطعات للدعم والمشورة المتبادلين.

● **تعزيز عمليات التسويق**. يقوم برنامج المرفق التعاوني لأفريقيا في منظمة العمل الدولية COOPAFRICA، بدعم مشروع ابتكاري لمساعدة تعاونيات صيادي الأسماك في منطقة بحيرة فكتوريا في كينيا وتعزيز فرص العمالة. ومع أن المنطقة مجهزة تجهيزاً جيداً بشبكات الهاتف المحمول، فإنّ تعاونيات صيادي الأسماك لم تستخدم هذه التكنولوجيا لصالحها. ونتيجة لذلك، تفتقر أسعار الأسماك إلى الشفافية وترتفع تكاليف التسويق وتحصل خسائر كبيرة بعد صيد الأسماك. وجرى تزويد أعضاء التعاونية، بدعم من البحرية الكينية ومعهد بحوث مصائد الأسماك، في ١٥٠ موقعاً محدداً بالهاتف المحمول وبرامج التدريب ذات الصلة حتى يتسنى لهم إبلاغ المعلومات عن الأسعار وكميات الأسماك ومرافق التخزين وغيرها من البيانات. ومن المتوقع أن يسفر المشروع عن زيادة كبيرة في المداخيل وفرص العمل بالنسبة للمجتمعات المحلية لصيادي الأسماك.

● **تعاونيات العمال**. تعاونيات العمال هي منشآت يمتلكها ويتحكم بها أعضاؤها الذين هم في الغالب إما عاطلون عن العمل أو مهددون بالتسريح ويرغبون في خلق فرص عمل لأنفسهم. وعلى سبيل المثال، كان ثمة عدد من المبادرات، خلال الأزمة الاقتصادية السابقة في الأرجنتين، للسيطرة على الشركات التي أمست غير قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، من أجل مواصلة الإنتاج والحفاظ على العمالة. وتشكلت «حركة وطنية للمصانع المستردة» يطلق عليها اسم «المصانع المستردة» «Fábrica Recuperada» «. وأعيد تنظيم «المصانع المستردة» في شكل تعاونيات تتمتع بأنظمة أساسية وتراخيص لمباشرة الأعمال.

■ **توفير الرعاية الصحية من خلال عيادات تعاونية**. يمكن للتعاونيات أن تزيد كثيراً من فرص حصول المجتمعات المحلية على الرعاية الصحية وأشكال أخرى من الخدمات الاجتماعية. وينظم الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال GEFONT، وهي كونفدرالية تتألف من ١٥ اتحاداً من اتحادات النقابات الوطنية التي تمثل زهاء ٣٥٠،٠٠٠ عضو، العمال في قطاعات مثل الزراعة والنسيج والسياحة وعربات النقل والنقل والبناء. وفي عام ٢٠٠٠، قام الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال بتأسيس تعاونية صحية تهدف إلى توفير الرعاية الصحية والخدمات السريرية بأسعار معقولة لأعضائها في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء. ويدفع الأعضاء قسط تأمين شهري لصندوق التعاونية الصحية، الذي يتيح لهم فرصة الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية ومن خدمات مستشفى كاتماندو النموذجي الذي أسسته الإدارة المعنية بالصحة العامة وتشغله أيضاً باعتباره تعاونية. ويسعى الاتحاد إلى توسيع نطاق الحماية الصحية ليشمل جميع العاملين لديه في غضون السنوات الخمس المقبلة، وتحقيقاً لهذا الغرض، يعمل على تشكيل تعاونيات صحية للعمال في جميع أنحاء البلاد بدعم من منظمة العمل الدولية.

أسست إحدى الكونفدراليات النقابية في نيبال تعاونية صحية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم

■ **مبادرات التجارة الأخلاقية والمنصفة**. يزداد اتساع نطاق مبادرات التجارة الأخلاقية والمنصفة أكثر فأكثر، وبعد أن كانت تنحصر في قاعدة صغيرة نسبياً أصبحت الآن جزءاً من المبادلات التجارية العامة. وتسعى شبكات التحالفات بين الشركات أو المنظمات غير الهادفة إلى الربح في البلدان الصناعية والمنتجين في البلدان النامية إلى تحسين الأوضاع التجارية والإنتاجية وسبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، في كثير من الأحيان من خلال إضفاء السمة المنظمة على التعاونيات وإصدار التراخيص أو تسليم الشهادات. وتشمل مبادرة التجارة الأخلاقية مدونة أساسية، تفاوضت واتفقت بشأنها نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية والشركات الأعضاء المؤسسة، وهي تحيل إلى أهم اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

الموارد

يقدم هذا الموجز قائمة بالموارد التي تمكن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارسات الجيدة الواردة سابقا. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة. وترد لاحقاً قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون ثمة بعض التداخل بين القائمتين.

صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)
http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?R193

صكوك أخرى

General Assembly. A/64132/. Sixty-fourth session. Item 62 (b) of the preliminary list* Cooperatives in social development. 13 July 2009.
http://www.copacgva.org/publications/un/a64132e.pdf

المنشورات ذات الصلة

Specialized Meeting of Mercosur Cooperatives (RCEM) 2005, Declaration on Cooperatives, Employment and Decent Work, X Plenary Session, Montevideo
http://www.cicopa.coop/Cooperatives-and-Decent-Work-in.html

Birchall, Johnston: Cooperatives and the Millenium Development Goals, ILO Geneva 2004.

Develtere,Patrick/ Pollet, Ignace / Wanayama, Frederick: Cooperating Out of Poverty, The renaissance of the African cooperative movement, ILO Geneva 2008.
http://www.ilo.org/public/english/employment/ent/coop/africa/download/coop_out_of_poverty.pdf

Henrÿ, Hagen: Guidelines for Cooperative Legislation, 2nd edition, International Labour Office Geneva 2005
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/ publication/wcms_094045.pdf

وهو متاح أيضاً باللغة الفرنسية:
Guide de législation cooperative, International Labour Office, Geneva 2006
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_122183.pdf

Henry, Hagen, Cooperatives, Transition to Formality, Law – the Role of the Cooperative Programme of the ILO, (Forthcoming)

ILO COOPAfrica Working Paper series (116-)
http://www.ilo.org/empent/WorkingUnits/lang--en/facet--ORG-_-ED_EMP----EMP_ENT----COOP-_-TYP-_-Publication-_-2678/WCMS_DOC_ENT_DPT_COO_EN/index.htm

Smith; Stirling: Let's organize: A handbook for trade unions and cooperatives about organizing workers in the informal economy. Joint publication between the ILO, ICFTU and ICA 2006.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_094047.pdf

Smith, S.Ross,C. Organizing out of poverty: stories from the grassroots: How the SYNDICOOP approach has worked in East Africa. Joint publication of ILO, ICA; and ICFTU 2006

World Bank 2007, World Development Report 2008: Agriculture for Development, World Bank, Washington.
http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/27950871192112387976-/WDR08_00_FM.pdf

الأدوات

Dobson, Denis: Participatory cooperative policy making: a manual. International Labour Office Geneva, 1998. Also available in French Dobson, Denis: Elaboration participative de la politique de développement coopératif : un guide, International Labour Office Geneva, 2000.

ICA/ ILO: Training resource pack on the elimination of hazardous child labour in agricul-

ture Geneva 2009.
http://www.ilo.org/global/What_we_do/Publications/ILOBookstore/Orderonline/Books/lang--en/docName--WCMS_091344/index.htm

ICA/ILO: Cooperating out of child labour. Harnessing the untapped potential of cooperatives and the cooperative movement to eliminate child labour, Geneva 2009.
http://www.ilo.org/ global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_112449/lang--en/index.htm

ICA/ILO: Gender Issues in Cooperatives: An ILO-ICA Perspective. 2 Hours on Gender Issues in Cooperatives - An introductory session on gender issues for cooperative leaders. ILO 1995
http://www.uwcc.wisc.edu/icic/issues/gender/ilo-ica/overview.html

ICA/ILO: Leadership Training Manual for Women Leaders of Cooperatives, International Labour Office 2005
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---sro-new_delhi/documents/publication/wcms_124337.pdf

ICA/ILO Promoting Cooperatives: A Guide to ILO Recommendation 193 ILO, ICA, the Cooperative College, The Cooperative College, Manchester, 2004
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---coop/documents/ instructionalmaterial/wcms_160221.pdf

ILO: Innovative cooperative training: a trainer's source book, International Labour Office Geneva 2009
http://www.ilo.org/public/english/employment/ent/coop/africa/download/ trainersourcebook.pd

Smith; Stirling: Let's organize: A handbook for trade unions and cooperatives about organizing workers in the informal economy. Joint publication between the ILO, ICFTU and ICA 2006.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/ wcms_094047.pdf

Thomet N., Vozza A.: Project design manual. A step-by-step tool to support the development of cooperatives and other forms of self-help organizations, ILO, 2010

للمزيد من المعلومات، انظر موقع مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في مكتب العمل الدولي

http://www.ilo.org/empent/units/cooperatives/lang--en/index.htm

المراجع

Birchall, Johnston: Cooperatives and the Millenium Development Goals, ILO Geneva 2004.

Birchall, Johnston: Organizing Workers in the Informal Sector. A strategy for trade union – cooperative action. COOP Working Paper 011-, International Labour Organization Geneva 2001.

Develtere,Patrick/ Pollet, Ignace / Wanayama, Frederick: Cooperating Out of Poverty, The renaissance of the African cooperative movement, ILO Geneva 2008.

Dobson, Denis: Participatory cooperative policy making: a manual. International Labour Office Geneva, 1998. Also available in French Dobson, Denis: Elaboration participative de la politique de développement coopératif : un guide, International Labour Office Geneva, 2000.

Henrÿ, Hagen: Guidelines for Cooperative Legislation, 2nd edition, International Labour Office Geneva 2005
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/ publication/wcms_094045.pdf
وهو متاح أيضاً باللغة الفرنسية:
Guide de législation cooperative, International Labour Office, Geneva 2006
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_122183.pdf

Henry, Hagen, Cooperatives, Transition to Formality, Law – the Role of the Cooperative Programme of the ILO, (Forthcoming)

ILO, 2008 The transition to formalization: Recent trends, Policy debates and good practices on the informal economy, Proceedings of the Tripartite Interregional Symposium on the Informal Economy: Enabling Transition to Formalisation, (Geneva, ILO)

Smith, S.Ross,C. Organizing out of poverty: stories from the grassroots: How the SYNDICOOP approach has worked in East Africa. Joint publication of ILO, ICA; and ICFTU 2006

World Bank, World Development Report 2008: Agriculture for Development World Bank Washington 2008
http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/WDR_00_book.pdf

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣. استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة